

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية دراسة ميدانية على

المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب

أ. جبران علي سعد المصلي

باحث ماجستير - قسم إدارة أعمال - كلية العلوم الإدارية - الجامعة الوطنية

galmudhalaa.yala@gmail.com

د. شوقي أحمد خالد الحداد

أستاذ إدارة الأعمال المساعد - قسم إدارة أعمال - كلية العلوم الإدارية - الجامعة الوطنية

shptc2016@gmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والقانوني) في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب، والبالغ عددها (١٣) منظمة، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة الطبقية، وتشمل كل المسؤولين الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية المتمثلة بـ: (مدير المكتب، مدير البرامج، مسؤول العلاقات، قادة الفرق، المشرفين) البالغ عددهم (١١٨) مفردة، كما بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (١٠٢) استبانة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في الاستدامة في المنظمات غير الحكومية في محافظة إب، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة معنوية لجميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والقانوني) في استدامة المنظمات المبحوثة. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، أهمها: المزيد من الاهتمام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، وتخصيص فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم المشاريع الاقتصادية للمجتمع المحلي التي تسهم في التخفيف من الفقر، وخلق فرص عمل للحد من البطالة، وضرورة الالتزام بقواعد الصحة والسلامة أثناء العمل..

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الاستدامة، المنظمات غير الحكومية..

تاريخ الاستلام:

٢٠٢٦/٠١/٠٣ م

تاريخ القبول:

٢٠٢٦/٠١/٢٩ م

تاريخ النشر:

٢٠٢٦/٠٤/٣٠ م

هذه المقالة عبارة عن مقالة ذات وصول مفتوح وموزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص

Creative Commons Attribution (CC BY-NC): <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

الإحالة: المصلي، الحداد. أ. جبران علي سعد، د. شوقي أحمد خالد، ٢٠٢٦. دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علمية - دورية - محكمة) ١٣-٥٤، ٧٧٤-٨٠٩.

Role of social responsibility in achieving the sustainability of non-governmental organizations: A field study on non-governmental organizations operating in Ibb governorate

Mr. Jubran Ali Sa'ad Al-Mudhalla'

MA Student, Department of Business Administration , Faculty of Administrative Sciences,
National University

Dr. Shawqi Ahmed Khaled Al-Haddad

Assistant Professor of Business Administration, Department of Business Administration,
Faculty of Administrative Sciences, National University

abstract

This article aims to identify the role of social responsibility through its dimensions (economic, social, environmental, legal) in achieving the sustainability of non-governmental organizations operating in Ibb Governorate, numbering (13) organizations. The study employs the stratified sample method, and included all administrative officials in the upper, middle and executive management represented by: (Office Director, Program Director, Relations Officer, Team Leaders, Supervisors) numbering (118) individuals. The number of returned questionnaires valid for statistical analysis amounted to (102). The study reached many results, the most important of which are: There is a statistically significant impact of social responsibility on sustainability in non-governmental organizations in Ibb Governorate, and there is a significant impact of all dimensions of social responsibility (economic, social, environmental, legal) on the sustainability of the organizations studied. The study made several recommendations, most notably: greater attention to the dimensions of social responsibility by providing support for cultural, social, and sports activities; allocating job opportunities for people with special needs; supporting local community economic projects that contribute to poverty alleviation; creating job opportunities to reduce unemployment; and adhering to health and safety regulations at work.

Keywords Social responsibility, sustainability, NGOs.

Received (date):

03/01/2026

Accepted (date):

29/01/2026

Published (date):

30/04/2026

المقدمة:

تسعى منظمات الأعمال على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الاستدامة التي تُعدُّ نهجًا يخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة، وذلك بتنفيذ استراتيجية عمل تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتحقيق استدامة هذه المنظمات تسعى هذه الأخيرة لتبني المسؤولية الاجتماعية التي تُعدُّ من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات (زيادة حدة المنافسة، التطور التكنولوجي السريع، والعولة)، فقد كانت مسؤولية منظمات الأعمال تتمثل في تحقيق الربح حتى لو كان على حساب المجتمع والبيئة، فلم تكن المسؤولية الاجتماعية موضوعاً مهماً من قبل، أمّا في الوقت الراهن فقد أصبحت هذه المنظمات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها الاجتماعية. (رحموني، وروبيح، ٢٠٢٠: ص ١)

من هنا بات ينظر للاستدامة بأنّها نهج أو نموذج جديد تسعى من خلاله المنظمات إلى دمج الإدارة الممنوحة للجوانب الاجتماعية والبيئية جنباً إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية للإسهام في تحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها، وكذا الإسهام في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي؛ وهو ما يعني أنّ الاهتمام بالأداء الاجتماعي والبيئي هو جزء لا يتجزأ من الأداء الاقتصادي للمنظمات وليس منافساً له. (شادي، استالوني، ٢٠٢١: ص ١)

لذلك؛ تسعى المنظمات على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الاستدامة بوصفها توجهاً استراتيجياً يخلق قيمة طويلة الأجل، وذلك بتنفيذ استراتيجية عمل تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستدامة لهذه المنظمات؛ حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تبني المسؤولية الاجتماعية التي تُعدُّ من المفاهيم الإدارية الحديثة التي ظهرت نتيجة للتطورات التكنولوجية والتغيرات المتسارعة في شتى المجالات بفعل ظاهرة العولة التي تسعى من خلالها لتحقيق أهداف المنظمات وعلى رأسها هدف استدامتها.

الإطار النظري: ويتضمن محورين يتم عرضها على النحو الآتي:

المحور الأول: الاستدامة:

مفهوم الاستدامة:

ويعتبر مفهوم الاستدامة من أكثر المواضيع الحيوية يتم تداولها في مجتمعاتنا بشكل عام، وفي القطاع المؤسسي بشكل خاص. فالاستدامة البيئية هي تعبير عن حالة توازن وإعادة صياغة للمحددات والاهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول، وتجمع ما بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية. أن الاستدامة تتطلب تعزيز القيم

التي تحدد معايير الاستهلاك في الحدود المقبولة بيئياً بما يضمن تحقيق التوزيع المنصف للموارد الطبيعية للأجيال المختلفة في تطبيق التنمية المستدامة. (حسن، والبصري، ٢٠٢١: ١٨٩) وعُرفت من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بأنّها: تحسين نوعية الحياة البشرية بالعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الدائمة، فالاستدامة تشمل صحة الأرض، الهواء، والماء (مجيد وإسماعيل، ٢٠١٩: ٣٨٢).

وتعرف الاستدامة بأنّها: "الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية أو طبيعية بشكل فعال ومتوازن بيئياً وعمراً لضمان استمرارية الإدامة دون إهدار مكتسبات الأجيال القادمة" (Adam Ritchie, 2009, p22).

كما تعرف الاستدامة بأنها "القدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة في استخدام وتخصيص الموارد الاقتصادية والأنشطة غير الاقتصادية في محاولة لتحقيق بعض النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المنشودة". (Ozili, 2022, p. 4)

وقد تم الإشارة إلى مفهوم الاستدامة في المؤتمر العالمي للتنمية والبيئة وقد تم صياغة الاستدامة بأنّها: "سد حاجات الناس في الحاضر دون التأثير على الأجيال القادمة لسد احتياجاتهم في المستقبل". (United Nations, 2020, p42)

وعُرفت من قبل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بأنها: تحسين نوعية الحياة البشرية بالعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الدائمة، فالاستدامة تشمل صحة الأرض، الهواء، الماء. (مجيد، وإسماعيل، ٢٠١٩: ٣٨٢)

وتعرف بأنها طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور، وليست نتيجة محددة ومفهومة يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة، بل أساساً هي عملية ونهج سياسي أكثر منها مشكلة تصميمية. (غزال، ٢٠١٩: ص ٧)

خصائص استدامة المنظمات:

- تتمثل استدامة المنظمات بجملة من الخصائص تتمثل في الآتي (مليحة، ٢٠١٦، ص ٣١):
- ١- الاستمرارية: المقصود بها عملية الاستدامة والتواصل في التنمية؛ لأنّها معيار نجاح العملية التنموية وتنمية المجتمع في جميع مجالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المنشود.
 - ٢- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها، وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوٍ لمعدل ما يتجدد فيها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه، واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوٍ لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.

- ٣- تحقيق التوازن البيئي: هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي: المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
- ٤- التكامل: فالاستدامة تركز على تحقيق التكامل والتبادل بين أهداف مختلفة لثلاث أنظمة أساسية هي النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي، والنظام البيئي.
- أهمية استدامة منظمات الأعمال:
- تتجلى أهمية استدامة المنظمات أيضاً من خلال الأهداف التي تصبوا إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها على النحو الآتي (راشي، ٢٠١١، ٣١-٣٢):
- ١- أنَّها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.
- ٢- أنَّها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والإدارية ورؤية شمولية وتكاملية وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات.
- ٣- تشجع على توحيد الجهود والتعاقد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
- ٤- تنشيط وتوفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات وتتسم بتفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.
- وقد أظهرت بعض الدراسات أنَّ هناك أسباباً تجعل من المؤسسة أكثر استدامة ومسؤولية، ويبدو واضحاً الترابط والتكامل بين هذه الأسباب وما تحتويه مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات من معايير لاستدامة الشركة، وهي كالآتي (بلع، ٢٠١٨، ٢٦١):
- ٥- تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين.
- ٦- دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة، وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية.
- ٧- تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل مع الجهات المهتمة بالمؤسسة.
- ٨- بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية.
- ٩- تطوير رأس المال البشري من خلال الإدارة الجيدة للموارد البشرية.
- ١٠- تطوير مدخل رأس المال عن طريق حوكمة أفضل.
- العوامل المؤثرة على تحقيق الاستدامة التنظيمية:
- تعتمد الاستدامة التنظيمية على مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة المنظمة على تحقيق النمو والاستمرارية وتشمل العوامل الآتية:

١- القيادة والإدارة الفعالة: القادة القادرون على تحفيز فرق العمل، تعزيز ثقافة الابتكار، وتطبيق مبادئ الإدارة المستدامة يسهمون بشكل كبير في ضمان بقاء المنظمة ونموها. كما أن توفير بيئة عمل تشجع على التطوير المستمر يساعد في تحقيق التكيف مع المتغيرات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية.

٢- الابتكار والتكنولوجيا: تعتمد المنظمات الناجحة على تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات لتوفير حلول مستدامة تحسن الأداء وتقلل الهدر. فالتحول الرقمي والاستثمار في التقنيات الحديثة يتيحان للمنظمات تطوير نماذج أعمال أكثر مرونة واستدامة. (الريميدي، ٢٠٢٥: ٢٠)

٣- الثقافة التنظيمية: تلعب الثقافة التنظيمية دوراً مهماً في تعزيز الاستدامة. وتعتمد المنظمات المستدامة على ثقافة مؤسسية تشجع على المسؤولية الاجتماعية، التعاون، والتكيف مع المتغيرات.

٤- الموارد البشرية ورأس المال الفكري: تعتمد الاستدامة على تطوير مهارات الموظفين، وتعزيز بيئة عمل محفزة، وتوفير فرص تدريب مستمرة لضمان تحقيق إنتاجية عالية والاحتفاظ بالكفاءات. المنظمات التي تستثمر في تنمية رأس المال البشري تكون أكثر قدرة على مواكبة التغيرات وتحقيق استدامة طويلة الأجل. (الراعي، ٢٠٢٤: ١٥)

٥- إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي: تحتاج المنظمات إلى تحليل المخاطر المحتملة، ووضع خطط استباقية للتعامل مع التحديات المستقبلية. يشمل ذلك التخطيط المالي، تقييم الأوضاع الاقتصادية، وتحليل تأثير المتغيرات السياسية والتكنولوجية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستدامة تقلل من تأثير الأزمات.

٦- الذكاء التنافسي: يساعد المنظمات على تحليل بيئة الأعمال، وفهم سلوك المنافسين، واستشراف الفرص والتحديات المستقبلية. من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات واستراتيجيات التسويق الذكي، يمكن للمنظمات تحسين أدائها وتعزيز مكانتها في السوق، مما يدعم تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. (الحميدي، ٢٠٢٣، ٤٨٢)

أبعاد استدامة المنظمات:

تم تحديد الأبعاد الرئيسية لاستدامة منظمات الأعمال والتي تتمثل في الأبعاد التالية:

١- تحسين القدرة التنافسية: أغلب المنظمات التي تسعى للحصول على الاستدامة في المستقبل عليها أن تفكر في كيفية الحصول على أرباح ضمن المدى الطويل وذلك عن طريق كفاءة استخدام

تصميم منتجات صديقة للبيئة؛ التي تضمن للمنظمة ميزة تنافسية، أو اعتماد معايير الجودة العالمية التي تساهم في تعزيز حصة المنظمة.

٢- إضفاء الشرعية: هذا البعد يركز على مجالات متعددة لإضفاء الشرعية على عمل المنظمة مثل إعادة تصميم الوظائف والهيكل التنظيمي ومعرفة تقييم الأداء المنظمة عالميا، وهذا يحتم عليها توصيف دقيق للوظائف وتحديد المسؤوليات ومعرفة الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى المنظمة لتحقيقها. (دقة، ٢٠٢٢، ٤٤).

٣- تحقيق المسؤولية الاجتماعية: اكتسب هذا البعد أهميته من الأهمية الاجتماعية ومدى الدور الفعال للمنظمة وما تحاول أن تحققه من غايات اجتماعية وهذه الغايات تعد التزامات على المنظمة ولا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية، لذا سيقع على عاتق المنظمة الباحثة عن الاستدامة أن تترجم كل المتغيرات التي لها علاقة بها.

٤- البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي بالعمل على خفض متواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تغيير عميق في أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٥- البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على الإنسان بوصفه جوهر عملية الاستدامة وهدفها الأساسي ويظهر هذا من اهتمامها بمكافحة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية لجميع الأفراد بدون تمييز وضمائها لمشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات وتوسيع خياراتهم وفرصهم بدل تهميشهم وإقامة منظومة ضريبية عادلة. (الطائي، ٢٠١٥: ٢١٣)

٦- البعد البيئي: إنَّ سوء الإدارة البيئية وانعكاسه على الإنتاجية والصحة، كان الهدف الأساسي والرئيس لظهور مفهوم الاستدامة البيئية الذي اهتم بالتوازن البيولوجي والحفاظ على البيئة الطبيعية والمشيدة، والذي تحقق من خلال المتطلبات الآتية (تقليل التلوث، ترشيد استهلاك الموارد، استخدام موارد متجددة). (حسن والبصري، ٢٠٢١، ص ١٨٧).

البعد التكنولوجي: يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات الآتية: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، التشريعات الزاجرة، العمل على الحد من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، حماية تدهور طبقة الأوزون. (رحموني، وروبيح، ٢٠٢٠: ١٥)

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف Semaoune المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بأنَّها: "التزام المؤسسات تجاه المجتمع، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار التوقعات طويلة المدى والمجسدة بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام

بالعاملين وبالبيئة بشرط أن يكون هذا التوجه طوعياً (إرادياً) ومتجاوز الالتزامات المنصوص عليها قانوناً" (Semaoune, 2016. P28).

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "مجال واسع النطاق يرتبط بقضايا حوكمة الشركات، والامتثال للقوانين، وخدمة المجتمع، وتقديم الأعمال الخيرية، وحماية البيئة، وتحسين العلاقات السوقية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع". (W, 2023, p.20)

كما تعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "تمكن وقدرة الشركات على دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في عملياتها وتفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي". (Balon, Kottala, & Reddy, 2022, p. 10)

كما عرفت أيضاً على أنها "التزام طوعي لمنظمات الأعمال بالسلوك الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأطراف أصحاب المصلحة (العاملين، البيئة، المجتمع المحلي، المجتمع عامة وغيرها)". (رحموني، رويح، ٢٠٢٠: ٥)

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "عمل تطوعي تقوم به المنظمات في أثناء أدائها لأنشطتها تجاه المجتمع من خلال برمجة مجموعة من الأعمال التي تسهم في تنمية العمل الداخلي والخارجي لها وكذا جميع فئات المجتمع بما يحقق أهدافها ويضمن استمراريته". (بلعربي وبلعور، ٢٠٢٠: ٣٣٠).

مما سبق يتضح تعدد التعاريف وتباينها تبعاً لاختلاف توجهات الكتاب نحو المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يعبر عن اعتبار المسؤولية الاجتماعية تركيبياً معقداً وليس مفهوماً بسيطاً قابلاً للقياس بمعايير موحدة عالمياً أو حتى إقليمياً؛ والسبب في ذلك يعود إلى دخول متغيرات حضارية وثقافية ودينية وأمر أخرى غيرها.

عناصر المسؤولية الاجتماعية:

كما أسهم العديد من الباحثين في تحديد مجموعة من العناصر التي تشير إلى محتوى المسؤولية الاجتماعية في المنظمة، يمكن توضيح هذا العناصر في الجدول رقم (١) الآتي:

جدول رقم (١) يوضح عناصر المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

العنصر	الدور الاجتماعي
المالكون	تعظيم قيمة السهم، تحقيق أكبر ربح، رسم صورة جيدة
العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، ظروف عمل مناسبة (إسكان نقل، رواتب، أجور)
الزبائن	منتجات ذات نوعية، أسعار مناسبة، إعلان صادق.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة، عدم سحب عاملين بطرق غير نزيهة
الموردون	المشاركة في التعامل، الصدق في التعامل، تسديد الالتزامات المالية.

المجتمع	خلق فرص عمل جيدة، احترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية والصدق والإسهام.
البيئة	الاستخدام الأمثل للموارد، الحد من التلوث، تدعيم المنتجات الخضراء وغير الضارة، حماية البيئة
الحكومة	التعامل بالتشريعات والقوانين، الإسهام في حل القضايا الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية وعدم التهرب الإسهام في البحث
جماعات الضغط	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والبيئة، احترام دور النقابات العمالية وحسن التعامل معها، التعامل الصادق مع الصحافة

١١- المصدر: (عباز، ٢٠١٩: ٧١).

يتضح من الجدول السابق أنَّه يمكن التعبير عن العناصر السابقة فيه بأصحاب المصالح، الذين يجب أن تأخذ المنظمة متطلباتهم بعين الاعتبار تحقيقاً للأهداف المشتركة وإسهاماً منها في تنمية المجتمع والحفاظ على العلاقات معهم، فمستوى التأثير لكل عنصر في المؤسسة له أهمية في تفعيل نشاطها وضمان بقائها، ومهما اختلفت أولوية هذه العناصر، فإنَّ الدور الاجتماعي الذي يجب أن تدركه المنظمات تجاههم لابد أن يحترم كلَّ حسب مؤثراته، فتجاهل بعض الجوانب في تلك العلاقة يمكن أن يضر بمصلحة أصحاب المصالح؛ ونظراً لتطور وعمق الأداء الاجتماعي للمنظمة تجاه أصحاب المصالح، فإنَّ النقاط الواردة في الجدول والمحددة لهذا الدور يمكن أن تشمل تعاملات إضافية تشتت عليها الظروف البيئية والمفاهيم الجديدة ذات العلاقة بحماية المصالح المشتركة بين المنظمة وباقي الشركاء، واحترام قيم وعادات المجتمع. (عباز، ٢٠١٩: ٧٢).

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

قدم كارول نموذج للمسؤولية الاجتماعية يتكون من أربعة أبعاد أو مكونات وهي الاقتصادي والقانوني والأخلاقي والخيري، وقد صور كارول نموذجه على شكل هرم يقع في قاعدته البعد الاقتصادي، وصوّره على أنَّه الوظيفة الأساسية العظمى للمنظمة، ويشكل البعد القانوني القسم التالي من الهرم في هذا النموذج، يليه البعد الأخلاقي، ومن ثم في قمة الهرم يأتي البعد الخيري. وأوضح كارول Carroll أنَّه على الرغم من أنَّ البعد الخيري عامل مرغوب فيه جداً، فإنَّه في الحقيقة أقل أهمية من المكونات الثلاثة الأولى، وأيضاً ينبغي الإدراك أنَّ هذه الأبعاد ليست متعارضة على الرغم من مناقشتها كمكونات منفصلة. والشكل الآتي يوضح هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية:

المسؤولية الخيرة

إن التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز المولرد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه

المسؤولية الأخلاقية

عندما تراعي المنظمة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب

الإضرار بالفئات المختلفة.

المسؤولية القانونية

طاعة القوانين: حيث أن القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع ويمثل

قواعد العمل الأساسية.

المسؤولية الاقتصادية

كون المنظمة تحقق ربحاً فإن هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الاجتماعية

الأخرى.

شكل رقم (1) هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية

(المصدر: (بلقايد، ٢٠١٩: ١٩)

وقد تبنت هذه الدراسة تصنيف Carroll وفيما يلي نبذة مفصلة عن أبعاد المسؤولية

الاجتماعية:

أولاً: المسؤولية الاقتصادية:

تشتمل المسؤولية الاقتصادية على تعظيم الربحية وحقوق المساهمين، والدفع للموظفين، وبيع السلع والخدمات بأسعار معقولة، والدفع للموردين في الوقت المناسب، في المجتمعات التي تعمل فيها (Choi & Gray, 2008, p345)، وتتطلب المسؤولية الاقتصادية أن تكون الشركات مربحة، وتوفر وظائف جيدة للعاملين وإنتاج السلع والخدمات التي تكون مرغوب فيها في المجتمع. وضبط إنتاجية الموظفين ومراقبة شكاوى العملاء وجميعها أمثلة من الأنشطة الدالة على المسؤولية الاقتصادية. وتشتمل كذلك التزام الشركة في البحث عن مصادر المواد الخام، لاكتشاف موارد جديدة والتحسينات التكنولوجية وتطوير منتجات جديدة من خلال الوفاء بهذه الأدوار، وتعزز الشركات الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وضمان بقاء المنظمة ونموها. (Uddin et al., 2008, p203).

ثانياً: المسؤولية القانونية:

وهي أن تلتزم الشركات عند ممارسة أنشطتها لمنظومة التشريعات والقوانين والبنود الدولية، والعمل على كسب ثقة أفراد المجتمع والمحافظة على البيئة والصحة والسلامة المهنية وتشريعات حماية المستهلك وتحقيق العدالة. (موسى وشرع، ٢٠٢١: ٢٧٣)

إنَّ المسؤولية القانونية للشركات التي تم إنشاؤها من قبل الهيئات التشريعية والهيئات التنظيمية والمحاكم، تزايد باستمرار إلى حد كبير استجابة للتوقعات الاجتماعية، وتمثل البرامج التدريبية المتعلقة بالعدالة في موقع العمل، والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز المسؤولية القانونية. (Alan, 2011, p233).

ونجد أن المسؤولية الاقتصادية والقانونية للشركات تشكلن الأساس الذي ينطلق منه الدور الاجتماعي للشركات فمن الصعب أن تتبنى الشركات دوراً اجتماعياً وهي تخترق القانون ولا تستطيع القيام بدورها الأساسي في تقديم السلع والخدمات. (Alferaih, 2020).

ثالثاً: المسؤولية البيئية:

والمقصود بالبيئة هنا البيئة الطبيعية، التربة والماء والهواء ويمكن إجمال مؤشرات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالبيئة بالآتي: (عراي، ٢٠٠٩، ص ٢٧):

- وجود سياسة بيئية وخطط للمحافظة على البيئة.
- التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات مع المؤسسات الحكومية والمدنية للمحافظة على البيئة.
- وجود قسم خاص بالبيئة، واشتراك ممثل بيئي في مجلس الإدارة.
- دعم الجمعيات التي تعني بالبيئة.
- دعم الموظفين والعاملين الناشطين في مجال البيئة.

رابعاً: المسؤولية الأخلاقية:

وهي معايير تستند عليها الشركة لتحديد ما هو الصحيح والخطأ، والآن الأخلاق والقيم أصبحت من الركائز التي يبني عليها الاقتصاد اليوم، فإنه يتطلب من الشركات أن تدرك الجوانب القيمية والأخلاقية للمجتمع، وأن تمارس مهامها بما يتوافق مع قيم المجتمع الذي تنشط في ه كاحترام العادات والتقاليد، الأعراف، رموز المجتمع، حقوق الإنسان وطرح منتجات وسلع تتوافق مع قيم المجتمع. (زيادة، ٢٠٢١: ٨)

أنَّ المسؤولية من خلال توليد قواعد أخلاقية يمكن أن تسير الشركات وفقاً لها، وفي ضوء ذلك تشتمل المسؤولية الأخلاقية على النشاطات التي ليس من الضرورة ترميزها أو وضعها في القانون ولكن يتوقعها أفراد المجتمع، وتتغلب الواجبات الأخلاقية على القيود المفروضة من الواجبات القانونية التي تهتم فقط بما لا يجب القيام به؛ حيثُ إنَّ المسؤولية الأخلاقية هي التزام وقيم الشركة. (Pava, 2008, p807).

للشركات لما لها من مردود إيجابي عليها، ولذلك فمن الضروري أن تكون الأخلق المرجع الأساسي لجميع قرارات الشركة تجنباً لحدوث أي أضرار مجتمعية. (Blot, 2020)

خامساً: المسؤولية الخيرية:

تشكل إجراءات طوعية غير إلزامية وتتمثل في قيام الشركات بمبادرات بشكل طوعي من خلال تجسيدها لأعمال إضافية كبرامج توعوية وتدريبية خارج الخدمات التي تقدمها الشركة للمجتمع أو الفئات الخاصة من كبار السن والشباب، ولا تسعى من خلال هذه البرامج تحقيق ربح مالي أو زيادة الحصة السوقية أو خدمة لمصالحها. (جباري، ٢٠٢١: ٦٩)

ومن مكوناتها أن تؤدي أعمالها بطريقة تتفق مع التوقعات الخيرية للمجتمع، وأن يشترك المديرون والموظفون في الأنشطة التطوعية والخيرية ضمن مجتمعاتهم وتوفير المساعدة للمؤسسات التعليمية الخاصة والعامة، طوعاً ومساعدة للمشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع تصف هذه المسؤولية الأسس التي نشأت عليها الشركة ولا توجد عليها قيود نتيجة العقد أو قيود قانونية. (Alan, 2011 , p254).

سادساً: المسؤولية الاجتماعية:

تُعَدُّ الجوانب الاجتماعية إحدى الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وتلاقى اهتماماً أكثر بكثير مما سبق فالكثير من المنظمات زاد نشاطها في معالجة الاهتمامات الاجتماعية؛ وهذا يشتمل على أنَّ العاملين في الشركة وفي سلسلة توريد الشركة وفي المجتمع الذي تعمل فيه الشركة عملاء في الشركة، وهذا يعني جميع أصحاب المصالح وتشير إلى التزام الإدارة بعمل الاختبارات واتخاذ الإجراءات التي تسهم في مصالح المجتمع رفاهيته، وكذلك مصالح المنظمة. (Choi & Gray, 2008, p 345).

ويمكن توضيح المقارنة بين تصنيف كارول وتصنيف ولانتوس لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في الجدول رقم (٢) كما يلي:

جدول رقم (٢) يوضح مقارنة بين تصنيف كارول ولانتوس

تصنيف Carroll	تصنيف Lantos
المسؤولية الاقتصادية: أن تكون الشركة رابحة وتؤمن ظروف عمل جيدة وأمنة، بالإضافة إلى تقديم منتجات ذات جودة عالية.	المسؤولية الأخلاقية: تلبية الالتزامات.
المسؤولية القانونية: الامتثال للقوانين واللوائح.	الاقتصادية والقانونية والأخلاقية قسراً.
المسؤولية الأخلاقية: أن تؤدي أعمالها بأسلوب أخلاقي وشفافية.	

المسؤولية الخيرية: أن تدعم الحركات الاجتماعية طوعاً وأن
المسؤولية الإيثارية: أن تركز المسؤولية
الخيرية على رفاه المجتمع.
المسؤولية الاستراتيجية: أن تركز المسؤولية
الخيرية على الدعاية الإيجابية للشركة.

Source: (Regina & Ugne. 2011, p535)

كما أوضح عيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح في الجدول رقم (٣):
جدول رقم (٣) يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية			
المسؤولية تجاه المجتمع	المسؤولية تجاه	- المسؤولية الأخلاقية	المسؤولية تجاه حماية البيئة
إنجاز المشاريع الأساسية	التين	- تناسق أهداف الشركة مع	- الالتزام بالتشريعات البيئية
تقديم الهبات والتبرعات	السعر	أهداف المجتمع.	- الاقتصاد في استخدام الموارد
توفير فرص العمل للشباب	الضمان	- عدم احتكار المنتجات.	- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة.
المساهمة في دعم الأنشطة	التعبئة	- وجود دليل عمل أخلاقي للمنظمة.	- تجنب مسببات التلوث.
الثقافية والحضارية	الإعلان	- تشجيع العاملين على	- التخلص من النفايات.
المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	المقاييس	الإبلاغ عن الممارسات السلبية.	- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.
	النقل	- إنجاز المشاريع الأساسية	
	التخزين	عدم التحايل بالأسعار.	

المصدر: (عيد، ٢٠١٩، ص ٢٥٠).

الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تكون الإطار العام المرتبط بمتغيرات الدراسة والجوانب المرتبطة بأبعاد التطبيق، فقد تم استعراض العديد من الدراسات التي تخدم هدف الدراسة الحالية بمحورها: المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وهي كالآتي:

أولاً: الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية:

دراسة (يوغفالة، ٢٠٢٣)، هدفت إلى معرفة وجود تأثير مستوى تبني مؤسسة سوناطراك الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية على تميزها، والتي تختص في صناعة المحروقات. وتم توزيع (٣٠٠) استبيان

مناصفة على عينة من الموظفين بمديرية الصيانة الأغواط ومديرية الإنتاج حاسي الرمل، وقد أكدت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لمستوى تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف مؤسسة سوناطراك على تميزها، وهذا الأثر قوي وموجب، وأن مستوى كل من المسؤولية الاجتماعية الخارجية والمسؤولية الاجتماعية الداخلية لها تأثير معنوي على تميزها.

دراسة سليمان (٢٠٢٢)، هدفت إلى الكشف عن تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كُلي من سمعة الشركات من منظور عملائها وثقة العملاء، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة عملاء شركات الاتصالات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يوجد تأثير لأبعاد المسؤولية الاجتماعية في كُلي من سمعة الشركات وثقة العملاء كلا على حدة، أيضا يوجد تأثير لثقة عملاء شركات الاتصالات على سمعتها. ووجود دور وسيط لثقة العملاء بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وسمعة الشركة.

دراسة حسن (٢٠٢٢)، هدفت إلى اكتشاف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة في أوقات الأزمات وتحديد جائحة كورونا ٢٠٢٠م، تم استخدام حساب مؤشر (Dow jones Sustainability Index) لقياس أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر في الأداء المالي، وأنَّ التفاعل بينها وبين رأس المال الفكري والتقرير المالي يؤثر بشكل إيجابي وكبير في الأداء المالي للشركة.

دراسة (Chatzopoulou et al. ٢٠٢٢)، هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة بين اتجاه تركيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورضا الموظف والتزامه، وذلك بالاستعانة بنظريتي الهوية الاجتماعية والتبادل الاجتماعي في تفسير العلاقة، وقد وجد الباحثون أنَّ من اتجاهي تركيز المسؤولية الاجتماعية (الداخلي والخارجي)، فقط المسؤولية الاجتماعية الخارجية مرتبطة بارتفاع مستويات التزام الموظف بوساطة الرضا الوظيفي لديه.

- دراسة تفرارات، وهلال (٢٠٢١م)، تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية وتبنيها لممارسات المسؤولية الاجتماعية؛ دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين الكبيرة الصناعية الجزائرية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج يتمثل أهمها في أن مؤسسة اسمنت عين الكبيرة حققت أداء جيد من خلال الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية البعد الاقتصادي؛ البيئي والاجتماعي، وذلك راجع للاهتمام الذي توليه الشركة لممارسات المسؤولية الاجتماعية.

دراسة بلعوري، وبلعور، (٢٠٢٠)، تمثل هدف هذه الدراسة في إلقاء الضوء على مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الصناعية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل المساهمة في

التنمية المستدامة ضمن المجتمع الذي تنشط فيه، حيث تم اختيار مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز بغرداية كنموذج، تم وضع إجراء الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى نتائج مفادها أن المؤسسة تقوم بممارسات مسؤولة اجتماعيا اتجاه كل من العاملين والمجتمع والبيئة والمالكيين بدرجات متفاوتة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الاستدامة:

- دراسة الرميدي (٢٠٢٥)، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الذكاء التنافسي في تعزيز الاستدامة التنظيمية لشركات السياحة المصرية، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٥١٨ مديراً في شركات السياحة المصرية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة وتأثير معنوي وإيجابي للذكاء التنافسي على الاستدامة التنظيمية، كما أكدت النتائج أن جميع أبعاد الذكاء التنافسي تؤثر إيجابياً على الاستدامة التنظيمية، ولكن بدرجات متفاوتة.

- دراسة: (المنتصر، والمنحجي، ٢٠٢٤)، هدف البحث إلى استكشاف الدور الوسيط لأبعاد التنمية المستدامة في العلاقة بين التخطيط التشاركي وتحقيق أهداف الاستراتيجية التعليمية في المعاهد التقنية والمهنية باليمن، استخدم المنهج الوصفي المسحي والمنهج الارتباطي، وزعت الاستبانة على عينة قصدية بلغت (١٦) من المعلمين والمدراء، وعينة عشوائية طبقية بلغت (١٤٤) من قيادات وزارة التعليم الفني، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين التخطيط التشاركي وأهداف استراتيجية التعليم وأبعاد التنمية المستدامة.

- دراسة (Trencher, ٢٠٢٣) هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عالمية شاملة حول توجه الجامعات نحو تكوين شراكات بينها وبين المؤسسات الحكومية والصناعية والمنظمات المدنية لتحقيق الاستدامة الحضرية وقد اعتمدت الدراسة على تفسير هذا الاتجاه من منظور اجتماعي تاريخي من خلال إجراء تحليل (٢٧) شركة من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود عدد من التحديات التي تواجه كل الشركات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية لتحقيق الاستدامة الحضرية.

- دراسة، (موسى، ٢٠٢٣)، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع البحث العلمي والتنمية المستدامة، من وجهة نظر الباحثين في المراكز العلمية والبحثية بصنعاء، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتكون المجتمع من المراكز العلمية والبحثية بصنعاء لعدد (٢٣) مركزاً، ووزعت الاستبانة على عينة (عرضية) بلغت (١٦٠) باحثاً، وخرجت الدراسة بأن واقع البحث العلمي في المراكز كان متوسط، وأن واقع التنمية المستدامة كان بدرجة كبيرة، واتضح وجود علاقة ارتباط طردية بين مجالات البحث العلمي وبين (التنمية المستدامة).

- دراسة حسن، وعبد المحسن، (٢٠٢٣)، هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين تبني مجتمعات الممارسة وتكنولوجياها من اجل تطوير الاستدامة المنظمة في شركات القطاع النفطي شمال العراق، وتم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية في اختبار النموذج المقترح للعلاقة بين هذه المفاهيم في شركات القطاع النفطي شمال العراق. اظهرت نتائج البحث الاولى بأن مجتمعات الممارسة وتكنولوجياها لهما تأثير معنوي وإيجابي (متوسط وكبير) على التوالي في الاستدامة المنظمة وابعادها.

- دراسة (Ozili, 2022)، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أبحاث الاستدامة والتنمية المستدامة في العالم. من خلال تحديد مفهومي الاستدامة والتنمية المستدامة، وتوصلت إلى نتائج رئيسية تتمثل في أن الاستدامة والتنمية المستدامة تؤديان إلى تعظيم توافر الموارد، وتتأثر بالسياسات الدولية، والتحديات الهيكلية، والاختناقات المؤسسية، والرغبة السياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دراسة بن قزي، والعياشي (٢٠٢٢)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم مؤشرات الاستدامة (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) في مجموعة BMW لصناعة السيارات، ومن خلال تحليل مؤشرات الاستدامة في مجموعة BMW تم التوصل إلى أن المجموعة تؤكد أحقيتها في المركز الأول. حيث أنها تنتج سيارات كهربائية صديقة للبيئة والتي تسجل ارتفاع كبير في مبيعاتها. كما أنها تحرص على استخدام موارد متجددة في كل العمليات التي تقوم بها.

دراسة استانبولي (٢٠٢١م)، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة التخطيط الاستراتيجي وأثره في تحقيق استدامة مؤسسة الأغا خان- سوية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن واقع ممارسة مؤسسة الأغا خان للتخطيط الاستراتيجي كان إيجابياً وبدرجة عالية، كما توصلت الى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعناصر التخطيط الاستراتيجي في الاستدامة.

دراسة حسن والبصري (٢٠٢١)، هدفت إلى بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقابة البيئية في تحقيق متطلبات الاستدامة، وتم اختيار عينة شاملة طبقية بسيطة تمثلت بالقيادات الإدارية والمسؤولين الإداريين في الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل ١ في بغداد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: قلة اهتمام إدارة المعمل بعملية التقييم الدوري لمدى الالتزام بالتشريعات البيئية ذات الصلة بالرقابة البيئية؛ وهو ما ينعكس سلباً في اكتشاف الانحرافات الحاصلة في العمل البيئي.

- دراسة (Portela, et al, 2018) هدفت إلى توصيف وتصنيف دوافع وحواجز التكامل المستدام في مؤسسات التعليم العالي وفي داخل هياكلها ووظائفها التشغيلية في أمريكا اللاتينية، من خلال تحليل الدراسات السابقة، وإجراء مقابلات مع قادة الاستدامة والخبراء المعنيين في ٤٥ مؤسسة تعليم عالي من ١٠ بلدان في أمريكا اللاتينية، وخلصت الدراسة إلى تحديد ١٥ حاجز معيق لإضفاء الاستدامة على الطابع المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي، وتوصلت لأهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يوفر إجراءات متكاملة في التوجه نحو الاستدامة.

دراسة (Weber, 2017)، وسعت إلى استكشاف العلاقة بين ممارسات الاستدامة المؤسسية في المصارف الصينية ومؤثراتها المالية. وقد حلت الدراسة التقارير والمواقع الإلكترونية للبنوك الصينية، وقامت بتصنيف مختلف جوانب الاستدامة بها، وخلصت الدراسة إلى أن هناك اهتمام متنامي من القطاع المصرفي الصيني بالأنشطة الاجتماعية والبيئية المستدامة. تمثل في تبني سياسة الائتمان الأخضر، الأمر الذي انعكس إيجابياً على ارتفاع مؤشرات الأداء المالي لهذا القطاع.

دراسة Ruchismita et al. (٢٠١٥)، هدفت إلى تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، وهي عبارة عن دراسة تحليلية للممارسات المستدامة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنَّ نظم الإدارة البيئية والممارسات الصديقة للبيئة (الخضراء) أسهمت في زيادة حصة الأرباح للشركة.

- دراسة (Goyal, Rahman & Kazmi, 2015)، هدفت إلى التعرف على أولويات ممارسات الاستدامة المؤسسية المسؤولة في قطاعات الصناعات التحويلية، وتم تقييم ١٢ ممارسة مستدامة للشركات لقياس مدى فاعليتها في تحسين أداء المؤسسة. وخلصت النتائج إلى أن أهم هذه الممارسات هي كالتالي: استراتيجية إدارة الشئون البيئية، البحوث والتطوير للابتكار في الإنتاج، الحوكمة، والعلاقات مع المستثمرين وأصحاب المصالح.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

- دراسة دياب (٢٠٢٤)، هدفت إلى التعرف على دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد؛ من خلال أبعاد ثلاثة، هي: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي)، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، وإثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع بشكل عام.

- دراسة مرابط (٢٠٢٢)، تهدف الى معرفة علاقة التكامل بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والاستدامة وتأثير هذا التكامل على الأداء المؤسسي نظريا وميدانيا، استخدمت معاملات الارتباط ونماذج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على ٥٠ استبيان وزع بمؤسسة نפטال بنوارة قسنطينة الجزائر. توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية والاستدامة حيث يحسن هذا التكامل الأداء المؤسسي.

دراسة الزازية وآخرين (٢٠٢١)، هدفت إلى معرفة الدور الذي يؤديه تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المؤسسات؛ وتم الاعتماد على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المسؤولية الاجتماعية تُعدُّ شكلاً من أشكال الإسهام في لاستدامة؛ حيثُ إنَّ الكثير من متطلبات الاستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية. وأنَّ المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق الاستدامة، بل هي من أهم أدواتها.

دراسة رحموني، وروبيح، (٢٠٢٠)، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة منظمات الأعمال عموماً ومنظمة جيكا (GICA) للإسمنت في تبسة خصوصاً، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود الأبعاد (الاجتماعية والبيئية) لاستدامة منظمات الأعمال يمكنها من تحقيق التوازن بين أهدافها المسطرة والموارد البيئية والأهداف الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، مثل دراسة كلا من بوجلال (٢٠٢٣)، سليمان (٢٠٢٢)، حسن (٢٠٢٢)، تشاتزوبولو وآخرين (٢٠٢٢)، تقرارات، وهلال (٢٠٢١م)،. كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المتغير التابع المتمثل في الاستدامة، كدراسة الرميدي (٢٠٢٥)، (Ozili, 2022)، حسن، وعبد المحسن، (٢٠٢٣)، بن قزي، والعايشي (٢٠٢٢)، استانبولي (٢٠٢١م)، (Portela, et al, 2018). وكذلك اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في أبعاد المتغيرين: التابع والمستقل، ولكن في بيانات مختلفة، كدراسة دياب (٢٠٢٤)، مرابط (٢٠٢٢)، الزازية وآخرين (٢٠٢١)، ودراسة رحموني، وروبيح، (٢٠٢٠)، واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام منهج الدراسة المتمثل في: المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق هذه الدراسة في البيئة المحلية اليمينية، وبالتالي لم تتفق مع اغلب الدراسات السابقة من حيث بيئة التطبيق، حيث أن معظم الدراسات السابقة طبقت في بيئات عربية واجنبية، واتفقت فقط مع دراسة (المنتصر، والمنحجي، ٢٠٢٤)، ودراسة (موسى، ٢٠٢٣)، التي طبقت في نفس البيئة المحلية. كما اتفقت الدراسة الحالية

مع دراسة (شادي استانبولي - ٢٠٢١) التي طبقت على المنظمات الغير حكومية، واختلفت مع بقية الدراسات التي طبقت في مؤسسات صناعية ونتاجية وتعليمية، وحكومية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها أجريت في البيئة اليمنية، وتناولت دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب، وهي تعد الدراسة الأولى من حيث الموضوع والبيئة في الجمهورية اليمنية بحسب علم الباحثين، كما تميزت من حيث المتغيرات؛ حيث إن (٢) دراسات فقط تناولت نفس متغيرات الدراسة الحالية، غير أن هذه الدراسة تناولت الموضوع بأبعاد أشمل وأوسع.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

في ظل التحديات التنافسية التي فرضتها المتغيرات المعاصرة تواجه المنظمات غير الحكومية بمختلف أشكالها وأنواعها العديد من التحديات في ظل نظام العولمة والتحديات العالمية بالغة التعقيد، وتأتي في صدارتها استدامة المنظمات؛ حيث تشير التقارير الدولية: (مؤشر استدامة المنظمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النسخة السادسة، ديسمبر، ٢٠١٨: ص ١) إلى أنَّ المنظمات غير الحكومية في منطقته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات كبيرة متعلقة باستدامتها، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الجمهورية اليمنية ليست استثناء من ذلك، وما المنظمات العاملة في محافظة إب بمعزل عن تلك التحديات.

ومن خلال اطلاع الباحثين على العديد من الدراسات السابقة، ومنها دراسة كُلٍّ من دياب (٢٠٢٤)، مرابط (٢٠٢٢) والزارية وآخرين (٢٠٢١)، لاحظ الباحثان أنَّ جميع تلك الدراسات تناولت علاقة المسؤولية الاجتماعية واستدامه المنظمات ذات النشاط الاقتصادي، ولم تتناولها في المنظمات غير الحكومية، كما لاحظ الباحثان أن الدراسات المحلية ومنها دراسة (موسى، ٢٠٢٣)، ودراسة (المنتصر، والمنحجي، ٢٠٢٤)، تناولت الاستدامة ولم تتطرق إلى المسؤولية الاجتماعية، كما طبقت في المعاهد التقنية والمهنية باليمن وفي المراكز العلمية والبحثية بصنعاء، وهو ما يشير إلى ندرة الدراسات التي ربطت بين المسؤولية الاجتماعية وبين الاستدامة لتلك المنظمات غير الحكومية لا سيما في البيئة اليمنية، ما يظهر الفجوة البحثية لموضوع الدراسة الحالية؛ وهو ما أثار اهتمام الباحثان لاختيار موضوع الدراسة والتي تُعدُّ من أول الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في تلك المنظمات بحسب علم الباحثان.

وبناء على ما سبق، فقد نبعت مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس الآتي: ما هو دور المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد القانوني في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية

١ - معرفة تأثير البعد الاقتصادي في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب.

٢ - معرفة تأثير البعد الاجتماعي في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب.

٣ - معرفة تأثير البعد البيئي في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب.

٤ - معرفة تأثير البعد القانوني في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب.

أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

١- تمثل الدراسة الحالية إسهاماً علمياً يربط بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمجتمع المحلي، ومنه تنبع أهمية هذه الدراسة؛ كونها إطاراً شمولياً لمعرفة مدى التزام المنظمات بهذه المسؤولية.

٢- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من أهمية المسؤولية الاجتماعية بوصفها خياراً استراتيجياً يعتبر من أهم الأساليب الإدارية الحديثة الذي تتبناه المنظمات لتحقيق البقاء والاستمرارية، بوصفها أهم هدفين تسعى المنظمة إلى تحقيقهما في ظل التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال.

ب- الأهمية العملية:

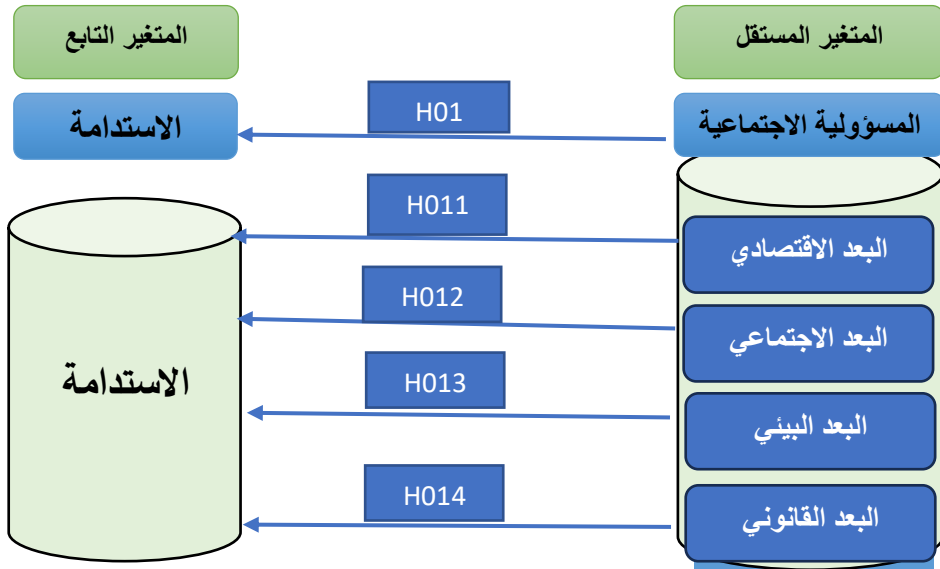
١- تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من أهمية النتائج التي توصلت إليها والمقترحات والتوصيات التي تساعد المسؤولين الإداريين في المنظمات غير الحكومية محل الدراسة من إدراك أهمية تبني المسؤولية بوصفها خياراً استراتيجياً يمكنها من دمج وتكامل البعد

الاجتماعي والبيئي في نشاطها وتوجيه مواردها للمشاريع والبرامج التي تسهم في تحقيق التنمية.

٢- تساعد هذه الدراسة المسؤولين الإداريين في المنظمات غير الحكومية من الوقوف على أهم الصعوبات والمشكلات التي تحد من قدراتها على تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية وجعلها في مقدمة توجهها وأولوياتها ودمجها في نشاطاتها لتحقيق استدامتها وضمان تفاعل ودعم المجتمع المحلي لنشاطاتها لتحقيق أهدافها وبقائها واستمرارها والتكيف مع المجتمع المحيط بها.

النموذج المعرفي للدراسة:

من أجل تحديد أهداف الدراسة وفرضياتها تم بناء نموذج الدراسة، حيث تم الاستعانة بالعديد من الدراسات التي تطرقت إلى مكونات أبعاد المتغيرين، ومنها دراسة كُلي من دياب (٢٠٢٤)، مرابط (٢٠٢٢) ورحموني وورويح (٢٠٢٠) والزارية وآخرين (٢٠٢١). كما هو موضح في الشكل رقم (٢) الآتي:



شكل (٢) النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل بين المسؤولية الاجتماعية بوصفها خياراً استراتيجياً وتحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب. ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد الاقتصادي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد الاجتماعي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد البيئي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد القانوني بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ٤- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة إب البالغ عددها (١٣) منظمة، وتشمل المنظمات التابعة للأمم المتحدة (اليونيسف، المفوضية السامية للاجئين، الصحة العالمية، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة للهجرة (الهجرة الدولية)) والمنظمات الدولية (أكسفام، منظمة كير، الهيئة الطبية الدولية، رعاية الأطفال، وانترسوس) والمنظمات المحلية (تمدين شباب، ديم، ورعاية الأسرة)، والتي مقر عملها في محافظة إب - اليمن ولها أنشطة مختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة الطبقية، وتشمل كل المسؤولين الإداريين في الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية المتمثلة بـ: (مسؤول المكتب، مدير البرامج، مسؤول العلاقات، قادة الفرق، والمشرفين) البالغ عددهم (١١٨) مفردة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة الرئيسة في الاستبانة؛ حيث بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها على العينة (١١٠) استبانة، كما بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي (١٠٢) استبانة ونسبة (٩٣٪) من إجمالي مجتمع الدراسة، وجاء توزيع الاستبانات الموزعة والمسترجعة، كما هو موضح في الجدول رقم (٤) الآتي.

جدول (٤): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

م	اسم المنظمة	المجتمع	الاستبانات الموزعة	نسبة الموزعة	الاستبانات المسترجعة	نسبة الصالحة
---	-------------	---------	--------------------	--------------	----------------------	--------------

	والصالحه للتحليل					
١	اليونيسف	١٢	١١	92%	١٠	100%
٢	المفوضية السامية للاجئين	٨	٦	75%	٦	88%
٣	الصحة العالمية	٨	٧	88%	٧	88%
٤	برنامج الغذاء العالمي	١٢	١٢	100%	١١	88%
٥	الهجرة الدولية	١٠	١٠	100%	١٠	83%
٦	اكسفام	٨	٧	88%	٧	88%
٧	منظمة كير	٨	٨	100%	٧	90%
٨	الهيئة الطبية الدولية	٨	٨	100%	٧	80%
٩	رعاية الطفل	٦	٥	83%	٥	80%
١٠	انترسوس	٨	٨	100%	٧	100%
١١	تمدين شباب	١٠	١٠	100%	٩	88%
١٢	ديم	١٠	٩	90%	٨	88%
١٣	رعاية الأسرة	١٠	٩	90%	٨	88%
	الإجمالي	١١٨	١١٠	93%	١٠٢	٨٦%

أداة الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة ومتغيراتها تم اعتماد الاستبانة أداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وتحقيقا للغرض السابق تم تطوير استبانة الاستبانة التي تهدف إلى قياس رأى أفراد العينة حول أثر المسؤولية الاجتماعية في استدامة المنظمات اعتمادا على الدراسات السابقة حيث شملت الاستبانة المتغيرات الشخصية، وهي (٤) متغيرات تشمل العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، والفقرات التي ترتبط بأبعاد الرضاقة الاستراتيجية بلغت (٣٥) فقرة موزعة على الأبعاد الاقتصادي، وهي (٩) فقرات، والاجتماعي (٩) فقرات، والبيئي (٩) فقرات، والقانوني (٨) فقرات، بينما شملت فقرات الاستدامة عدد (٢١) فقرة. صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم اختبار صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على بعض المختصين في إدارة الأعمال، وتم إبداء الرأي حول المحاور والفقرات، وإجراء التعديلات الخاصة بها، وتم اختبار الثبات باستخدام معامل (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة المعامل المتغيرات

الدراسة (٠,٩٦)، وهو معامل مناسب يجعل من الاستبانة أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها، كما هو موضح في الجدول (٥).

جدول (٥) معامل ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
البعد الاقتصادي	٩	٠,٨٥
البعد الاجتماعي	٩	٠,٧٨
البعد البيئي	9	٠,٨٩
البعد القانوني	8	٠,٩٠
جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية	٣٥	٠,٨٩
الاستدامة	٢١	٠,٩٦
مجموع فقرات الاستبانة	٥٦	0.91

من خلال الجدول (٥) نجد أن محور المسؤولية الاجتماعية حصل على معامل ثبات (٠,٨٩)، بينما حصل محور الاستدامة على معامل ثبات (٠,٩٦)، وحصل المحور الكلي لجميع الفقرات على نسبة ثبات (٠,٩١)، وجميع هذه النسب تجعل من الاستبانة أداة موثوقة، ويمكن الاعتماد عليها لأغراض البحث العلمي.

خصائص عينة الدراسة:

يعرض هذا الجزء التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة المتمثلة بـ (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمستوى الوظيفي، كما هو موضح في الجدول التالي: جدول (٦): البيانات الشخصية لعينة الدراسة بحسب الاستبانات الصالحة للتحليل

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الفئة العمرية	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	40	39.20%
	٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	46	45.10%
	٤٥ سنة فأكثر	16	15.69%
	المجموع	١٠٢	١٠٠
المؤهل العلمي	دبلوم	7	6.90%
	بكالوريوس	65	63.70%
	دراسات عليا	30	29.40%
	الإجمالي	١٠٢	١٠٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	21	20.6%
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٥٤	52.9%
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	18	17.6%

15 سنة فأكثر	9	8.8%
الإجمالي	١٠٢	١٠٠
مدير مكتب	9	8.8%
مدير برنامج	4	3.9%
مسؤول القطاع	9	8.8%
مساعد مسؤول القطاعات	16	15.7%
قائد الفريق	35	34.3%
مشرف	29	28.4%
الإجمالي	١٠٢	١٠٠

مصطلحات الدراسة:

البعد الاقتصادي: التعريف الإجرائي: يعرفه الباحثان بأنه عبارة عن تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والعادلة، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة والفرص بين الأفراد والمجتمعات.

البعد الاجتماعي: التعريف الإجرائي: يعرفه الباحثان بأنه تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وتحقيق التوازن في المجتمع اليمني، بما في ذلك حقوق الفقراء والمهمشين والأجيال القادمة.

البعد البيئي: يعرفه الباحثان بأنه الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتقليل التلوث والتأثيرات السلبية على البيئة، وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة.

البعد القانوني: التعريف الاجرائي: يعرفه الباحثان بأنه الإطار القانوني والتشريعات والقوانين اليمنية التي تنظم سلوك المنظمات والمجتمع اليمني. يشمل هذا البعد القضايا التي تتعلق بالقوانين والأنظمة القانونية التي تؤثر على المنظمات والمجتمعات.

الاستدامة: التعريف الإجرائي: يعرفه الباحثان بأنها النهج والعمليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة في مجالات البيئة والاقتصاد والاجتماع.

اختبار صحة الفرضيات

تم إجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة بمعرفة مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها للدراسة لمعرفة أثر المسؤولية الاجتماعية في استدامة المنظمات الغير حكومية من خلال معامل الانحدار ومعامل الارتباط وقيمة F والانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ومعرفة نوع وقوة العلاقة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الرئيسية:

نصت الفرضية الرئيسية على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل بين المسؤولية الاجتماعية بوصفها خيارًا استراتيجيًا وتحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب). ولاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما يوضح الجدول رقم (٧) الآتي:

جدول (٧) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضيات	النتيجة	معامل الانحدار Beta	معامل الارتباط R	معامل تحديد R2	اختبار (T)		اختبار (F)	
					المحسوبة	مستوى الدلالة	المحسوبة	مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الاستدامة.		٠,٨١	٠,٨١	٠,٦٥	١٢,٩٥١	٠,٠٠٠	١٦٧,٧٣٣	٠,٠٠٠

يتضح من النتائج الإحصائية لقيمة النموذج الكلي وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالمسؤولية الاجتماعية في المتغير التابع المتمثل في الاستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (٠,٨٠)؛ أي أنه كلما زادت المسؤولية الاجتماعية بمقدار وحدة قياس واحدة أدت إلى زيادة التأثير في الاستدامة بمقدار ٠,٨٠ من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٨١) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي؛ أي أنه كلما زادت المسؤولية الاجتماعية أدت إلى زيادة في الاستدامة والعكس صحيح، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته ٠,٦٥؛ مما يشير إلى أن ٦٥٪ من التغيرات في الاستدامة تعود إلى المسؤولية الاجتماعية وحدها مع ثبات بقية العوامل الأخرى، بينما نسبة ٣٥٪ من التغيرات في الاستدامة تعود إلى عوامل أخرى، وبلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهي ٠,٠٥، وبهذه النتائج نتوصل إلى رفض الفرضية الرئيسية العدمية وتستبدل بالفرضية البديلة التي تنص على أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير قوي وذو دلالة معنوية في استدامة المنظمات،

ويعزى الباحثان ذلك بسبب طبيعة عمل المنظمات المبحوثة التي تسعى إلى تبني المسؤولية الاجتماعية في محافظة إب، فإنَّ عليها أن تقوم باستغلال الموارد استغلالاً أمثل؛ الأمر الذي يسهم في استدامة هذه الموارد، وأيضاً الاهتمام بالتنمية البيئية لضمان استمرار المنظمات وحاجتهن من الموارد في هذه البيئة، وعليها أيضاً أن تقوم بتنمية العنصر البشري الذي يعمل لديها من ناحية والمجتمع المحيط من ناحية أخرى وذلك من أجل استدامة أعمالها وتقديم خدماتها. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مرابط (٢٠٢٢) التي توصلت إلى وجود علاقة تكامل بين أبعاد

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة حيث يحسن هذا التكامل الأداء المؤسسي. واتفقت مع نتيجة دراسة الزاينة وآخرين (٢٠٢١) التي أظهرت أنَّ المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق الاستدامة، بل هي من أهم أدواتها، واتفقت مع نتيجة دراسة رحموني وروبيح (٢٠٢٠) التي توصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية في منظمة الإسمنت تبسطة لها دور في تحقيق استدامة منظمات الأعمال من خلال الممارسات الاجتماعية والبيئية، واتفقت مع نتيجة دراسة سلطان (٢٠٢٠) أن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية. وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حسن (٢٠٢٢) التي توصلت أنَّ المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر في الأداء المالي، ومع دراسة استانبولي (٢٠٢١) التي أظهرت أنه لا يوجد تأثير لعناصر التخطيط الاستراتيجي في الاستدامة.

اختبار الفرضيات الفرعية:

تنص الفرضيات الفرعية على الآتي:

- ١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد الاقتصادي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
 - ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد الاجتماعي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
 - ٣- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد البيئي بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
 - ٤- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) فأقل للبعد القانوني بوصفه أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- وقد تم اختبار الفرضيات الفرعية من خلال اختبار الانحدار الخطي البسيط، حيث يمكن قياس أثر كل متغير مستقل فرعي على المتغير التابع وجاءت نتائج الاختبار كما في الجدول رقم (٨) التالي.
- جدول رقم (٨) نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استدامة المنظمات

الفرضيات	النتيجة	معامل الانحدار Beta	معامل الارتباط R	معامل تحديد R2	اختبار (T)		اختبار (F)	
					المحسوبة	مستوى الدلالة	المحسوبة	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي وتحقيق استدامة	٠,٦٢	٠,٦١	٠,٣٨	٧,٣٨٨	٠,٠٠٠	٥٤,٥٧٧	٠,٠٠٠	
البعد الاجتماعي وتحقيق استدامة	٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٤٣	٨,١٥١	٠,٠٠٠	٦٦,٤٣٨	٠,٠٠٠	

البعد البيئي وتحقيق استدامة	٠,٧٣	٠,٧٣	٠,٥٤	١٠,١٧٨	٠,٠٠٠	103.592	٠,٠٠٠
البعد القانوني وتحقيق استدامة	٠,٧٢	٠,٧٢	٠,٥٣	٩,٩٣٢	٠,٠٠٠	٩٨,٦٤٤	٠,٠٠٠

يشير الجدول (٨) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال أبعادها: (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، القانوني) في تحقيق استدامة المنظمات الغير حكومية العاملة في محافظة إب، وفيما يلي تفسير اختبار الفرضيات الفرعية الموضحة في الجدول (٨) بحسب كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

١- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في الاستدامة، حيث بلغت قيمة Beta لهذا البعد (٠,٦٢)؛ أي أنه كلما زاد البعد الاقتصادي بمقدار وحدة قياس واحدة أدت إلى زيادة التأثير في استدامة المنظمات بمقدار ٦٢٪ من الوحدة، وبمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي ٠,٠٥، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦١)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٣٨)، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يفسر ما نسبته (٣٨٪) من التباين في تحقيق استدامة المنظمات، كما بلغت قيمة F (٥٤,٥٧٧) وبدرجة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من النسبة المحددة في الدراسة (٠,٠٥)، حيث تشير نتيجة اختبار الانحدار الخطي إلى رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ويشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي في استدامة المنظمات، ويعزى ذلك إن الهدف من المسؤولية الاقتصادية بناء استراتيجيات تعمل على استغلال الموارد استغلالاً أمثل، وتخفيض تكاليف الخدمات. والعمل على ترشيد الموارد التي تُعدُّ من مقومات البقاء لهذه المنظمات، مما يجعل من المسؤولية الاجتماعية أمراً حتمياً يجب على المنظمات اتباعه من أجل تخفيض التكاليف واستغلال الموارد. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة تقاررات، وهلال (٢٠٢١) التي توصلت إلى أن المؤسسة حققت أداء جيد من خلال البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، واتفقت مع نتيجة دراسة بوبكر (٢٠١٤) التي توصلت إلى أن البعد الاقتصادي له دور في أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة رحموني، وروبيح (٢٠٢٠) التي توصلت إلى عدم وجود أثر للبعد الاقتصادي في الاستدامة.

٢- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي استدامة المنظمات، حيث بلغت قيمة Beta لهذا البعد (٠,٦٥)؛ أي أنه كلما زادت وحدة البعد الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدت إلى زيادة التأثير في استدامة المنظمات بمقدار ٦٥٪ من الوحدة، وبمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة، وهي ٠,٠٥، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٦٥)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٣٤)، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يفسر ما نسبته

(٣٤٪) من التباين في تحقيق استدامة المنظمات، كما بلغت قيمة $F(٦٦,٤٣٨)$ وبدرجة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من النسبة المحددة في الدراسة (٠,٠٥)، حيث تشير نتيجة اختبار الانحدار الخطي إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية، ويشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي في استدامة المنظمات، ويعزى ذلك إلى وجود آراء ومناحي إيجابية تدعم المنظمات الغير حكومية في الاستمرار بهذا الأداء في خدمة المجتمع؛ لذلك تُعدُّ هذه النقطة أيضًا استدامة بالنسبة للمنظمات. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة قرارات، وهلال (٢٠٢١) التي توصلت إلى أن المؤسسة حققت أداء جيد من خلال البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية، كما اتفقت مع نتيجة دراسة رحموني، وروبيح (٢٠٢٠) التي توصلت إلى وجود أثر للبعد الاجتماعي في الاستدامة.

٣- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد البيئي في استدامة المنظمات، حيث بلغت قيمة Beta لهذا البعد (٠,٧٣)؛ أي أنه كلما زاد البعد البيئي بمقدار وحدة قياس واحدة أدت إلى زيادة التأثير في استدامة المنظمات بمقدار ٧٣٪ من الوحدة، وبمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي ٠,٠٥، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٣)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٤)، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يفسر ما نسبته (٥٤٪) من التباين في تحقيق استدامة المنظمات، كما بلغت قيمة $F(١٠٣,٥٩٢)$ وبدرجة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من النسبة المحددة في الدراسة (٠,٠٥)، حيث تشير نتيجة اختبار الانحدار المتعدد إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وهذا يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد البيئي في استدامة المنظمات، ويعزى ذلك إلى وجود الاهتمام الكبير للمنظمات في البيئة المحيطة، وذلك من خلال تقليل النفقات الناتجة. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة رحموني وروبيح (٢٠٢٠) التي توصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها دور في تحقيق استدامة منظمات الأعمال من خلال الممارسات البيئية، واتفقت مع نتيجة دراسة قرارات، وهلال (٢٠٢١) التي توصلت إلى أن المؤسسة حققت أداء جيد من خلال البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، واختلفت مع نتيجة دراسة عزي، وبطاش، (٢٠١٦) التي توصلت إلى أنه ليس هنالك تأثير للمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على الميزة التنافسية. كم اختلفت مع دراسة حسن والبصري (٢٠٢١) التي توصلت إلى قلة اهتمام إدارة المعمل بعملية التقييم الدوري لمدى الالتزام بالتشريعات البيئية ذات الصلة بالرقابة البيئية، مما ينعكس سلبيا في الاستدامة.

٤- وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد القانوني في استدامة المنظمات، حيث بلغت قيمة Beta لهذا البعد (٠,٧٢)؛ أي أنه كلما زاد البعد القانوني بمقدار وحدة قياس واحدة أدت إلى زيادة التأثير في استدامة المنظمات بمقدار ٧٢٪ من الوحدة، وبمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من

مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة وهي ٠,٠٥، كما بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٢)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٣)، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يفسر ما نسبته (٥٣٪) من التباين في تحقيق استدامة المنظمات، كما بلغت قيمة F (٩٨,٦٦٤) وبدرجة معنوية (٠,٠٠)، وهي أقل من النسبة المحددة في الدراسة (٠,٠٥)، حيث تشير نتيجة اختبار الانحدار المتعدد إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وهذا يشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد القانوني في استدامة المنظمات، ويعزى ذلك إلى طبيعة أعمال المنظمات المبحوثة التي تحتم عليها من أجل الاستمرار والاستدامة في تقديم خدماتها التركيز الكبير تجاه القوانين المحلية والأنظمة السائدة في المجتمع والالتزام بها في أثناء القيام بأنشطتها وتقديم خدماتها؛ لذلك تُعدُّ هذه النقطة استدامة قوية جداً بالنسبة للمنظمات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بوبكر (٢٠١٤) التي توصلت إلى أن البعد القانوني له دور في أبعاد بطاقة الأداء المتوازن، واتفقت مع نتيجة دراسة بلعربي، وبلعور، (٢٠٢٠) التي توصلت إلى وجود علاقة بين الممارسات البيئية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات

بناء على النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- تتبنى المنظمات غير الحكومية في محافظة إب المسؤولية الاجتماعية وبدرجة عالية.
- ٢- أنَّ جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، القانوني) تمارس في المنظمات غير الحكومية المبحوثة بدرجة عالية.
- ٣- أظهرت النتائج توافراً عالياً للاستدامة في المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ٤- تبين وجود أثر إيجابي للمسؤولية الاجتماعية في الاستدامة في المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.
- ٥- أنَّ جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، القانوني) تؤثر في استدامة المنظمات غير الحكومية في محافظة إب.

التوصيات:

- بناء على الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:
- ١- تؤكد الدراسة على المزيد من الاهتمام بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من خلال التخلص من المخلفات واجراء حملات وندوات توعية لأفراد المجتمع للمحافظة على البيئة، وزيادة مستوى مشاركة المنظمات محل الدراسة في الحد من التلوث البيئي.

٥- زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية من خلال تقديم الدعم للأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، وتخصيص فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم المزيد من المساعدات والتبرعات للمراكز الخيرية ومراكز الرعاية الاجتماعية.

٦- تفعيل دور المنظمات محل الدراسة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال دعم المشاريع الاقتصادية للمجتمع المحلي التي تسهم في التخفيف من الفقر وخلق فرص عمل للحد من البطالة، وتدريب وتأهيل أفراد المجتمع لزيادة فرصهم في الحصول على عمل.

٧- تفعيل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات محل الدراسة وذلك من خلال التأكيد على أهمية الالتزام بقواعد الصحة والسلامة أثناء العمل، والتأكيد على أهمية الالتزام بالوائح ومدونة السلوك الاخلاقي لتجنب الوقوع في الفساد الاداري والمالي، والتأكيد على أهمية الالتزام بالتعاملات والاتفاقيات بما يتوافق مع قوانين العمل السائدة في الدولة والمجتمع.

٨- تفعيل قنوات الاتصال لتسهيل التواصل مع مختلف فئات المجتمع المحلي وتعزيز المشاركة المجتمعية.

٩- التأكيد على زيادة التوسع في المشروعات التي تقدمها للمجتمع المحلي. والبحث على مزيدا من الدعم وتنوع مصادر التمويل من المانحين.

١٠- ايجاد قنوات اتصال فعالة تمكن المنظمات من تلقي شكاوى المستفيدين ومقترحاتهم.

١١- اعتماد اساليب متطورة لعملية تقييم مستوى انجاز تنفيذ المشاريع التي تقدمها المنظمات محل الدراسة.

المراجع:

استانبولي، شادي. (٢٠٢١). واقع التخطيط الاستراتيجي وأثره على استدامة المنظمات غير الحكومية: "دراسة ميدانية في مؤسسة الأغا خان - سورية [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

بليغ، محمد عيد. (٢٠١٨). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة العربية للإدارة، ٣٨(٤)، ص ص ٢٥٣-٢٨٨.

بن قزي، إلياس، والعياشي، زرار، (٢٠٢٢). مؤشرات الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية: مجموعة BMW لصناعة السيارات نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، مجلد ٥، عدد ٢، سبتمبر، الجزائر. ص ص ٣١٥ - ٣٣٤.

بلعربي محمد، وبلعور سليمان، (٢٠٢٠)، دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، دراسة حالة مؤسسة الأنايب الناقلة للغاز بغرداية، الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد ١٣، العدد ١، ص ٣٢٠ - ٣٥٣.

بلقايد، محمد جواد، (٢٠١٩)، دور المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في الرفع من أداء الموارد البشرية دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراة في إدارة الأعمال وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.

بوغفالة، أمال، (٢٠٢٣)، "قياس مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية وأثره على تميز المؤسسات الصناعية"، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

تقرارات، يزيد، وهلال سليم، (٢٠٢١م)، العلاقة بين تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية وأداء المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة، الملتقى العلمي الدولي الأول عن بعد حول: المسؤولية المجتمعية لمنظمات الأعمال، سياسات وتدابير حماية اقتصاد الدول في زمن كورونا، للفترة من ٥ و ٦ أكتوبر ٢٠٢١، الجزائر.

جباري، فوزية، (٢٠٢١)، واقع المسؤولية الاجتماعية في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية. أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع تنمية وتسيير الموارد البشرية، أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي.

جردات، ناصر، وأبو الحمام، حزام. (٢٠١٢). المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات. إثراء للنشر والتوزيع، الأردن

جمعة، مصطفى عطية. (٢٠١٧). الإسلام والتنمية المستدامة تأصيل في ضوء الفقه وأصوله. شمس للنشر والإعلام، القاهرة، مصر

حسن، إيمان مرعي، وعبد المحسن، عامر عبدالرزاق، (٢٠٢٣) بعنوان: "انعكاسات مجتمعات الممارسة وتكنولوجياها على تطوير الاستدامة في المنظمات/ دراسة استطلاعية: شركات القطاع النفطي في شمال العراق". مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد ١٠، العدد ٣، ص ٧٩٥ - ٨١٢.

حسن، عرفة نصر طه. (٢٠٢٢م). المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركة دور جودة التقرير المالي ورأس المال الفكري. مجلة العلمية جامعة بنها، (٢)، ٢٤٢-٢٧٣.

حسن، فيان محمد، والبصري، عبد الرضا شفيق. (٢٠٢١). الرقابة البيئية ودورها في تحقيق متطلبات الاستدامة: دراسة تحليلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات/ معمل بابل ١. مجلة الريادة للمال والأعمال بغداد، ٢(٤)، ص ١٨٢-١٩٨.

الحميدي، منال، (٢٠٢٣)، أثر التطوير التنظيمي على الاستدامة التنظيمية: دراسة ميدانية على جامعة الطائف، المجلة التربوية، ١١١، ص ٤٦٥ - ٥١٧.

دقة، محمد نظمي محمد، (٢٠٢٢)، "أثر ممارسات التخطيط الاستراتيجي على التنمية المستدامة للمدن الصناعية من خلال الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين التقنية، خضور، فلسطين.

- دياب، ربهام محمود. (٢٠٢٤). دور برامج المسؤولية المجتمعية في تحقيق استدامة الموارد. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ٨، (٣٠)، ص ص ١٤١-١٧٢.
- راشي طارق. (٢٠١١). الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات تبسة Somiphos [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- الراعي، عبد الوهاب، (٢٠٢٤)، الدور الوسيط للاستدامة التنظيمية في العلاقة بين إدارة المواهب والتميز المؤسسي: دراسة تطبيقية على شركة مياه الشرب والصرف الصحي في محافظة الدقهلية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٣، العدد ١، ص ص ١ - ٣٩.
- رحموني بشرى، وروبيح نور الهدى، (٢٠٢٠)، المسؤولية الاجتماعية كمدخل لتحقيق إستدامة منظمات الأعمال، دراسة حالة شركة جيكا (GICA) للإسمنت - تبسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر.
- الرميدي، بسام سمير، (٢٠٢٥)، هل يساهم الذكاء التنافسي في الاستدامة التنظيمية لشركات السياحة المصرية؟، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد ٨٠، العدد ٠١، ص ص ١٣ - ٣٣.
- الزازية، ستستي، نبيلة، ساسان، وهدي، معيوف. (٢٠٢١). المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات. مجلة البحوث والدراسات التجارية الجزائر، (١٥)، ص ص ٢٢٥-٢٣٩.
- زياده، رانيه محمد محمود، (٢٠٢١)، دور ريادة أعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية "دراسة تطبيقية على الشركات بإقليم عسير"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٥ (٠٤)، ص ص ٠٨.
- سليمان، لمياء عبد الرحيم عبد الكريم. (٢٠٢٢). توسيط ثقة العملاء في العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وسمعة الشركة: دراسة تطبيقية من منظور عملاء شركات الاتصال المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والإدارية، كلية التجارة جامعة المنوفية، المجلد ١٤ (٢)، ص ص ١-٤٥.
- السيد، غادة رياض، عمارة، احمد محمد، نديم، إيهاب عز الدين ومعروف، شيرين سامي، (٢٠٢٠)، "دور رأس المال البشري في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (٤)، ١٣ - ٣٠، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- الطائي، يوسف حجيم، (٢٠١٥)، إدارة الحكمة ودورها في تحقيق الاستدامة لمنظمات الأعمال دراسة تحليلية لآراء عينة من القيادات في جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٣٥، الكوفة.
- عباز، زهية. (٢٠١٩). إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة: دراسة حالة على عينة من المؤسسات الجزائرية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ١، الجزائر.
- عرايبي، خليل حسين محمد. (٢٠٠٩). أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية في إقليم الشمال [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية إدارة الأعمال، جامعة آل بيت، الأردن.

- عزي، هاجر، ويطاش مريم، (٢٠١٦)، دور المسؤولية الاجتماعية في تعظيم الميزة التنافسية للمؤسسة- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- وكالة المدينة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس- المدينة، الجزائر.
- عيد، عادل عزت محمد، (٢٠١٩)، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة أم القرى، المجلد ١١، العدد ٢، رجب ١٤٤٠ هـ/ أبريل ٢٠١٩ م، ص ٢٣٣ - ٢٨٨.
- غزال، عادل، (٢٠١٩)، "المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، نشر وتوزيع Facelibrary، الجزائر.
- مجيد، باسمة عبود، وإسماعيل، سحر خليل. (٢٠١٩). دور التكنولوجيا الخضراء في الحد من التلوث البيئي لتعزيز الاستدامة البيئية الجامعة التقنية الوسطى، معهد إعداد المدرسين التقنيين. مجلة إشراقات تنمية، (١٩)٤، ٣٧٤-٤٠١.
- مرابط، زينب، (٢٠٢٢)، "تكامل أبعاد المسؤولية الاجتماعية والاستدامة لتحسين الأداء المؤسسي بمؤسسة نפטال بونوارة قسنطينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر، الجزائر، ص ٨٢٥ - ٨٤٨.
- المنتصر، نعمة، والمنحجي، منصور، (٢٠٢٤)، الدور الوسيط لأبعاد التنمية المستدامة في العلاقة بين التخطيط التشاركي وتحقيق أهداف استراتيجية التعليم في المعاهد التقنية والمهنية باليمن، مجلة الشرق الأوسط للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ٤، العدد ١.
- مليحة، محمود فايز محمود. (٢٠١٦). واقع التخطيط الاستراتيجي ودوره في استدامة منظمات الخدمات الاجتماعية في قطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- موسى، تهاني محمد، (٢٠٢٣)، "دور البحث العلمي في التنمية المستدامة" من وجهة نظر الباحثين في المراكز العلمية والبحثية بصنعاء، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد ٥، العدد ٢، اليمن، ص ٣٨٤ - ٤١٦.
- موسى رضا، وشرع يوسف، (٢٠٢١)، المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية كآلية لتجاوز تحديات جائحة كورونا (عرض تجارب بعض الشركات الدولية)، مجلة إضافات اقتصادية، ٥ (٢)، ص ٢٧٣.
- Adam Ritchie, Randall Thomas. (2009). *Sustainable Urban Design: An Environmental Approach*. Taylor & Francis Group.
- Alan, D. S. (2011). Corporate social responsibility implementation: Comparison of large not-for-profit and for-profit companies. *international Journal of Accounting and Information Management* , 19(3), 231-246.
- Ballet, J., Dubois, J.L., et Mathieu, F. R., t Mathile, M. C., Rodrs J.L., & Ariza, L. (2020). Corporate philanthropy and employee engagement. *Review of Managerial Science* , 14 (4), 705-725. *epartment universit0 de Pavie ,Italie , 2003, p 5.*

- Balon, V., Kottala, S. Y., & Reddy, K. (2022, 07 16). Mandatory corporate social responsibility and firm performance in emerging economies: An institution-based view. *Sustainable Technology and Entrepreneurship*, 01, p. 01.
- Blot, S. (2020). Impact of Corporate Social Responsibility and its dimensions on North American Companies' Stock Price. Available at SSRN 3583663, pp.1-25.
- Carroll, A. B. (2009). A History of Corporate Social Responsibility. In *The Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility* (pp. 19 - 46). Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/0002>
- Chatzopoulou, E. C., Manolopoulos, D., & Agapitou, V. (2022). Corporate social responsibility and employee outcomes: Interrelations of external and internal orientations with job satisfaction and organizational commitment. *Journal of Business Ethics*, 179(3), 795-817.
- Choi, A.S. & Grey, E.R. (2008). Socially responsible entrepreneurs : what do they do to create and build their companies?. *Business Horizons*, 51(4), 341-52.
- Christian Brodhag, D E.R. (2008). what do they do to create and build international avec exposition d. Soble-responsabilite socii-re des entreprises, congrgri 2004, Universitvec exposition d).
- Goyal, P.; Z. Rahman & A. Kazmi. (2 015) . "Identification and Prioritization of Corporate sustainability Practices Using Analytical Hierarchy Process", *Journal of Modelling in Management* , Vol. 10, Issue: 1, PP. 23 49-.
- Lantos, G. P. (2002). The ethicality of altruistic corporate social responsibility. *Journal of consumer marketing*, 19(3), 205-232.
- Ozili, P. K. (2022, December 26). Sustainability and sustainable development research around the world. Retrieved october 29, 2024, from.
- Pava, M. (2008). Why corporations should not abandon social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 83(4), 805.
- Portela, B. N., Pertierra, R. L., Benayas, J. and Lozano, R. (2018), "Sustainability Leaders' Perceptions on the Drivers for and the Barriers to the Integration of Sustainability in Latin American Higher Education Institutions", *Sustainability Journal*, 10(8), 2954, pp. 13-14.
- Regina, V., & Ugne, D. (2011). Corporate Social Responsibility in forming corporate image. *Engineering Economica*, 22(5), 535.
- Ruchismita, P., Shitij, R., Pallavi, S., & Vivek, Y. (2015). Green HR: Analysis of sustainable practices incorporated by IT firms in India. *SIMS Journal of Management Research*, 1(3), 13-17.

- Semaoune, Khalissa.(2016). un référentiel d'indicateurs de performance intégrant la démarche RSE : cas du groupe ferial [thèse de doctorat non publiée]. faculté des science économique des science gestion et des science commerciales, département des science commerciales, universitaire Oran.
- Trencher, G, Yarime, M and Kharrazi, A. (2023). Co-creating sustainability: cross-sector university collaborations for driving sustainable urban transformations. Journal of Cleaner Production, www.elsevier.com/locate/lepro.
- Uddin, M. B., Hassan, M.R., & Tarique, K. M. (2008). Three Dimensional Aspects of Corporate Social Responsibility. Daffodil International University Journal of Business and Economics, .3(1), 203-212.
- "UNICEF & the SDGs." United Nations Children's Fund (UNICEF). United Nations, 2020. Web. 26 Jan. 2020. <https://www.unicef.org/agenda2030/69525.html>.
- W, A. (2023, 01 02). Determinants Of Csr And Green Purchase Intention: Mediating Role Of Customer Green Psychology During Covid-19 Pandemic. Journal Of Cleaner Production , 389, p. 02.
- Weber, O. (2 017) . "Corporate Sustainability and Financial Performance of Chinese Banks", Sustainability Accounting, Management and Policy Journal , Vol. 8, Issue: 3, PP. 358 385-.